

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**  
**قسم علم النفس وعلوم التربية**  
**شعبة علوم التربية**  
**السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية**  
**المحاضرة 1: نشأة ودوافع ظهور مفهوم الحكم الرشيد**

**أولاً- نشأة وتطور مفهوم الحكم الرشيد :**

تعود جذور الحكم الرشيد الى 400 سنة قبل الميلاد، عندما قدم رئيس وزراء الملك الهندي مفهومين يعدان ركيزتين أساسيتين للحكم الجيد هما: "العدالة" و"الأخلاق" ودعا الملك الى تحمل مسؤولياته تجاه حماية الثروات والرعايا. وقد استخدم افلاطون مصطلح الحكم الرشيد (Kabernan) ليصف معنى "حكم الرجال". أما في العصور الوسطى في فرنسا بمعنى "اتجاه السفينة"، وفي إنجلترا استخدم ليشير الى معنى تنظيم السلطة الاقطاعية. (شتيوي، 2023)

ثم استخدم هذا المصطلح مرة أخرى كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة (1478م) استخدم إشارة الى حكم الأقاليم الفرنسية التي كانت تحت السيطرة الهولندية. (شتيوي، 2023)، وفي سنة (1679 م) استخدم مصطلح "الحوكمة" في الأدبيات الفرنسية ليعبر عن اعباء الحكومة وتكاليف التسيير. (جرود، 2022) وفي سنة (1937 م) استخدم مصطلح الحوكمة في مجال الإدارة والشركات

لتمييزه عن المجالات الأخرى. وفي سنة (1970 م) استخدم مصطلح الحوكمة ليصف إجراءات وآليات التخفيض من تكاليف التسيير والمعاملات والتي تعرف اليوم بـ"حوكمة السوق" (شتيوي، 2023)، كما برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث أضيف له صفة " الجيد" أي (Bonne gouvernance)،

وقد طرح مصطلح الحكم الرشيد لأول مرة في أدبيات البنك الدولي في سنة (1989 م) عندما قدم هذا الأخير تقريراً عن الدول الافريقية يصف أزمة هذه الدول على أنها أزمة حكم وعدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية والفشل في تنفيذ السياسات وأن تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بكفاءة الإدارة الحكومية لدول العلم الثالث. وأدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية دون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية وأن سبب الفشل يكمن في طبيعة النظم السياسية لدول العالم الثالث التي تتميز بقصور وعجز في الأداء بسبب تقشي الفساد وغياب الإطار المؤسساتي الضامن لحكم القانون، فكان البديل حسب رؤية المؤسسات الدولية يكمن في ترشيد الحكم من خلال وصفة "الحكم الرشيد"، وفي بداية تسعينات القرن الماضي أصبح مفهوم الحكم الرشيد متداولاً في أدبيات السياسة العالمية وفي النقاشات الفكرية. (اكحل ولقيج، 2017، ص، 119)

وترجم هذا المصطلح إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات منها: الحكم الرشيد، الرشيد، الصالح، الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعاً هي "الحكم الرشيد" والذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005. (جرود، 2022)

## ثانياً- دوافع وأسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد

ظهر مفهوم الحكم الرشيد استناداً الى مجموعة من الدوافع والأسباب التي تسعى لتحقيق إدارة فعالة وعادلة للمجتمعات. ومن أبرز هذه الدوافع والأسباب ما يلي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية: يسعى الحكم الرشيد إلى تحقيق العدالة وتوزيع الموارد بشكل منصف بين جميع أفراد المجتمع.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: يساعد الحكم الرشيد في تعزيز ثقافة الشفافية، مما يقلل من الفساد ويدعو المسؤولين إلى تحمل المسؤولية عن أفعالهم.
- تمكين المواطنين: يسعى الحكم الرشيد إلى تعزيز دور المواطنين في اتخاذ القرار، مما يعزز من مشاركتهم الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية.
- استدامة التنمية: يساعد الحكم الرشيد في تحقيق تنمية مستدامة من خلال وضع استراتيجيات طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تعزيز الأمن والاستقرار: يساهم الحكم الرشيد في تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع من خلال توفير بيئة ملائمة للحكم الجيد.
- تحسين جودة الخدمات العامة: الحكم الرشيد يهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
- التكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية: يساعد الحكام الرشيدون في التواصل مع التحديات الجديدة، مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات المناخية.
- تعزيز حقوق الإنسان: يسعى الحكم الرشيد إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الفردية، مما يخلق مجتمعاً أكثر عدلاً وشمولية.
- زيادة الوعي العام: ارتفع وعي المجتمع بضرورة ممارسة الحكم الجيد من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرارات وتحقيق العدالة.
- العولمة والتواصل: ساهمت العولمة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل الأفكار والممارسات الجيدة بين الدول، مما زاد من المطالب بالحكم الرشيد.
- تحديات التنمية: ظهرت الحاجة إلى إطار حكم يساعد على مواجهة التحديات الخاصة بالتنمية، مثل الفقر والبطالة والفساد.
- تزايد الفساد: أدى تفشي الفساد وسوء إدارة الموارد إلى المطالبة بنظم حكم أكثر شفافية ومساءلة.
- الأزمات السياسية والاقتصادية: ساهمت الأزمات التي تعرضت لها العديد من الدول في تعزيز المطالب بالإصلاحات السياسية والحوكمة الجيدة.
- تطور الفكر الديمقراطي: تزايد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى تبني مفاهيم الحكم الرشيد كجزء من المتطلبات الأساسية لتحقيق الديمقراطية.
- دعم المنظمات الدولية: دعمت العديد من المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة) مفهوم الحكم الرشيد كشرط أساسي للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية.
- البحث عن استدامة التنمية: تمثل الحكم الرشيد جزءاً من السعي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال إدارة فعالة للموارد والإمكانات.

- تحسين نوعية الحياة: هناك رغبة متزايدة في تحسين نوعية الحياة للمواطنين، مما يتطلب أنظمة حكم قادرة على تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

تجسد هذه الأسباب الحاجة الملحة إلى تطوير أنظمة الحكم بما يلبي متطلبات المواطنين ويعزز من استقرار المجتمعات وتقدمها

### قائمة المراجع

شتيوي، علي. (2023). الحكم الراشد من منظور مؤسسات بروتين وودز. ط 1. ورقلة. الجزائر. دار فكرة كوم للنشر والتوزيع

جرود، منال. (2022). مفهوم الحكم الراشد. <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

اكل، محمد؛ لقيج، حمزة. (2017). الحكم الراشد وأثره الى التنمية المستدامة. مجلة البديل الاقتصادي، 4 (1)، 117-127

خطوط، رمضان. (2021). محاضرات في الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة